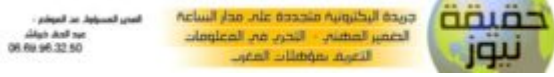


عبدالحق خرباش . . 09.05.2022 تدبير ملفات حوادث السير على المستوى الوطني من قبل الأمن

عبدالحق خرباش . . 09.05.2022



تدبير ملفات حوادث السير على المستوى الوطني من قبل الأمن
الأمن الوطني يشرع في تعميم النظام المعلوماتي الخاص بتدبير محاضر
حوادث السير
تشرع المديرية العامة للأمن الوطني، بداية من الأسبوع المقبل من
شهر ماي الجاري، في المرحلة الثانية من تعميم العمل بالنظام
المعلوماتي المتكامل والمندمج، الخاص بتدبير ملفات حوادث السير
على المستوى الوطني، وهي المرحلة التي ستشمل إلى جانب ولايتي أمن
الرباط وتطوان، كلا من مصالح الأمن الجهوي بتازة وورزازات
والحسيمة، وكذا الأمن الإقليمي بمدينة الجديدة.
وكانت المديرية العامة للأمن الوطني قد أعلنت، في حصيلتها لسنة
2019، عن الشروع في تنفيذ المرحلة التجريبية لنظام معلوماتي
جديد، موجه بالأساس لتسهيل إنجاز المساطر القضائية الخاصة بحوادث
السير، وهو نظام تم تطويره من قبل الفرق الهندسية والتقنية
التابعة للأمن الوطني، قبل الشروع في العمل به في مرحلة أولى
بولاية أمن القنيطرة، خضع خلالها هذا البرنامج لعدة اختبارات تقنية
وتعديلات برمجية أخذت بعين الاعتبار نتائج التجارب الميدانية،
وسمحت بالشروع في التعميم التدريجي لهذا البرنامج.
ويتضمن البرنامج الجديد مجموعة متكاملة من الإمكانيات التي تسمح
بإنجاز كافة الإجراءات المسطرية المتعلقة بمعاينة حوادث السير،
انطلاقاً من تضمين هويات الأطراف والمركبات بشكل آلي، بالاعتماد على
قواعد المعطيات التعريفية الخاصة بالجيل الجديد من البطاقة
الوطنية للتعريف الإلكترونية، وكذا قاعدة معطيات المركبات التي

توفرها الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية « NARSA »، مروراً إلى تحرير المحاضر القانونية وإنجاز تصاميم تقريبية دقيقة لمسار حوادث السير باستعمال برنامج معلوماتي خاص ومدمج، فضلاً عن إمكانية إضافة صور ومحتويات رقمية إلى هذه الإجراءات.

وإلى جانب هذه الإمكانيات الوظيفية، تمت مواكبة النظام المعلوماتي الخاص بتدبير محاضر حوادث السير ببنيات تحتية مهمة لمعالجة وتخزين المعطيات الخاصة بحوادث السير، وكذا استغلال هذه المعطيات في إطار آليات الحكامة الأمنية، وذلك من خلال توفير إحصائيات ومعطيات مضبوطة حول تطور حوادث السير في المجال الحضري، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بوضع وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الأمنية في مجال السلامة الطرقية.

للإشارة، فقد تمت مواكبة تعميم هذا البرنامج من خلال تنفيذ برنامج متكامل للتكوين المستمر، شمل كافة العاملين بمصالح الأمن العمومي المكلفة بالسلامة الطرقية، فضلاً عن تأهيل هذه المصالح وتزويدها بالوسائل المعلوماتية والموارد البشرية الكفيلة بإنجاح هذا الورش الرقمي، الذي يدخل في إطار استراتيجية التحول الرقمي الذي تنخرط فيه المديرية العامة للأمن الوطني، باعتبارها مرفقاً خدماتياً بامتياز.

